annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

الفضاء الجمعوي
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
Espace Associatif

مرصد الفضاء المدني

التقارير الوطنية حول الفضاء المدني لعام 2023

المغرب

جمعيات المجتمع المدني: ديناميّة وتحدّيات

المغـرب

جمعيات المجتمع المدني:
ديناميّة وتحدّيات

أيّار/ مايو 2023

إعداد فوزية الفرنيني

المحتويات

تقديم عام **4**

مدخل عام **4**

الفضاء المدني كفضاء لممارسة الحقوق 4

السياق الدولي والوطني **5**

الوضع الاقتصادي والاجتماعي والحقوقي في المغرب 6

المجتمع المدني في المغرب **8**

الإطار القانوني والتشريعي 9

علاقة جمعيات المجتمع المدني بمؤسّسات الدولة 10

10

الشراكة والتمويل العمومي 11

الشراكة ومصادر التمويل الخارجية **12**

التحدّيات التي تواجه جمعيات المجتمع المدني **12**

خلاصات **13**

خاتمة

تقديم عام

يتناول هذا التقرير بعض جوانب واقع الفضاء المدني في المغرب بما هو فضاء لاشتغال جمعيات المجتمع المدني خلال عام 2022 والنصف الأوّل من عام 2023، ويركّز في المحوَر الأوّل على السياق الدولي والوطني، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. في المحوَر الثاني يستعرض التقرير المجتمع المدني في المغرب من خلال: العلاقة بين المجتمع المدني ومؤسّسات الدولة، وعمل المنظّمات المدنية وحرّية تأسيس الجمعيات، كما سيتم التطرّق إلى الوصول إلى الموارد من خلال الشراكة والتمويل العمومي والشراكة ومصادر التمويل الخارجية.

تمّ إعداد هذا التقرير باعتماد منهجية مبنية على: أوّلاً على البحث الوثائقي؛ ثانياً، تمّ إجراء جانب ميداني للتقرير من خلال استخدام استبيان تفاعلت معه 36 جمعية مختلفة في مجالات العمل ومناطق التدخّل المتنوّعة، كما تمّ استثمار المشاركة في فعاليات المنتدى الجهوي الأوّل لجهة الدار البيضاء سطات حول التشغيل الجمعوي، الذي نظّمته الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلّفة بالعلاقات مع البرلمان يومي 5 و6 أيار/مايو 2023 بمشاركة 500 مشارك ومشاركة.

مدخل عام

الفضاء المدني كفضاء لممارسة الحقوق

إلى جانب كونه فضاءً لممارسة الحقوق والحرّيات في الواقع المادي، أصبح "الفضاء المدني" اليوم يمتد ليشمل الفضاء الافتراضي. وبالتالي، تُشكّل دينامية "الفضاء المدني" أحد أهمّ المؤشّرات التي يمكن من خلالها قياس حجم ممارسة الحرّيات والحقوق في مجتمع معيّن.

ويمكن تعريف **"الفضاء المدني"** على أنّه "مجموعة الشروط التي تسمح للمجتمع المدني، والأفراد أن يتنظّموا، ويشاركوا، ويتواصلوا بحرّية، ودون تمييز، في سعيهم للتأثير في الهياكل السياسية والاقتصادية المحيطة بهم." ويظهر أنّ هذه الشروط تستمد مشروعيتها من مبادئ حقوق الإنسان التي تؤطّر العلاقة بين السلطة، والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني والمتمثّلة أساساً في المشاركة وعدم التمييز، والشفافية والمساءلة."[1]

ولعلّ التوصيف الذي يكاد يُجمع عليه عموم المناضلات والمناضلين في المغرب، هو أنّ "الفضاء المدني في المغرب،" شكّل ويشكّل فضاء نضالٍ سياسي واجتماعي، وكان المنبع والحاضن لمجموعة من التغييرات السياسية والاجتماعية، لعلّ أبرزها في العقدين الأخيرين، الحركات المدنية التي أدّت إلى تعديل "مدوّنة الأسرة" سنة 2004، وحركة 20 فبراير(شباط) سنة 2011 التي طالبت بإصلاحات دستورية وديمقراطية.

ورغم أنّ "ما يسود اليوم هو التفتّت، والنزعات المحلّية، والنزعات المسطرية الإدارية، وكذلك تقلّص فضاء العمل"، وأنّه يُلاحظ "عجز الجمعيات على فرض نفسها كقوّة جماعية للعمل من أجل التغيير."[2] مع ذلك فإنّ "الفضاء المدني المغربي"، يحمل مجموعة من القضايا التي يرافع من أجلها

كقضايا الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحرّيات الفردية، وحقوق النساء وتمكينهن، وقضايا بيئية ولغوية.

السياق الدولي والوطني

عرف العالم خلال السنوات الأخيرة مجموعة من التطوّرات والأحداث التي أثّرت في غالبيتها سلباً على الأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية في العديد من مناطق العالم، حيث إنّ "العالم كان يعاني بالفعل من عدّة صدمات قبل بدء الحرب واسعة النطاق، بما في ذلك الجوع والصراعات، جائحة كوفيد19-، وحالة الطوارئ المناخية، وأزمة تكلفة المعيشة".[3]

لم يكن المغرب بمعزل عن هذا السياق، على الرغم من اتخاذه تدابير كبيرة لمواجهة هذه الأزمة، حيث "خفّفت برامج التحويلات النقدية المكثفة التي تمّ إطلاقها في فترة الإغلاق الأثر الاجتماعي والاقتصادي الكبير وغير المتكافئ للأزمة (جائحة كورونا) إلى حدّ ما في المغرب، .... تتمثّل خصوصية الحالة المغربية في أنّ تدابير الحدّ من الآثار التي اعتمدتها السلطات نجحت في التخفيف من تأثير انخفاض الدخل الذي كانت ستتعرّض له نسبة كبيرة من الأسر الأكثر فقراً (على المستويين الرسمي وغير الرسمي)، ومن ثمّ، تجنب حدوث زيادة أكبر بكثير في معدّل الفقر[4]. كما أنّ هذه الجائحة عبّرت عن مجموعة من المشاكل خاصةً على مستوى قطاعي الصحة والتعليم، دون إغفال قطاع السياحة، ورغم تراجع انتشار الوباء ووقف سريان حالة الطوارئ التي فرضت لمدّة ثلاث سنوات، إلّا أنّ آثار وتبعات الجائحة لم تنته بعد حيث ما زال المغرب يتعافى تدريجياً من هذه التبعات خاصةً على المستوى الاقتصادي، رغم أنّ بعض القطاعات كالسياحة استرجعت عافيتها بتحقيق نموّ بنسبة 17% في الربع الأوّل من سنة 2023.

من جانب آخر اعتُبرت الحرب الروسية الأوكرانية أحد أسباب الارتفاع غير المسبوق للمواد الغذائية والطاقية، التي أثّرت على المعيش اليومي للمواطن/ة حيث جاء في التقرير السنوي حول حالة حقوق الإنسان في المغرب لعام 2022 الذي أعدّه المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنّ "التداعيات الجيو-اقتصادية للحرب الروسية على أوكرانيا على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين والمواطنات على غرار العديد من الدول، تجلّت في الارتفاع الكبير لأسعار المواد الطاقية والحبوب الذي أدّى إلى موجة تضخّم غير مسبوقة شكّلت ضغطاً كبيراً على المعيش اليومي للمواطنين". هذه الوضعية أدّت إلى مجموعة من الوقفات الاحتجاجية، ولعلّ الانتشار الواسع لوسم "لا لغلاء الأسعار" الذي اجتاح مواقع التواصل الاجتماعي خير دليل على تضرّر المواطن/ة من موجة الغلاء. ويرى خبراء مستقلون وناشطون أنّ هذا الارتفاع لا يعود كلّه الى آثار الحرب الروسية على أوكرانيا، بل تساهم فيه عوامل هيكلية داخلية وعالمية، والممارسات الاحتكارية في البلاد، تحت ذريعة الحرب.

وارتباطاً بالسياق الدولي، سيستضيف المغرب اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي السنوية في تشرين الأوّل/أكتوبر المقبل. وقد تمّ، بالتوازي مع ذلك، إطلاق المبادرة المدنية الموازية للاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتي تضمّ مكوّنات المجتمع المدني من منظّمات غير حكومية ونقابات، وتنسيقيات وشبكات وديناميات غير مهيكلة. وحسب بلاغ صحفي لهذه المبادرة فإنّه يتمّ التنسيق مع فعاليات مدنية من مختلف دول العالم، في أفق التحضير والانخراط الجاد والمسؤول في النقاش المباشر والصريح حول مختلف القضايا وعلى رأسها مسؤولية الجهات الدائنة والدول المدينة في المقابل. كما أنّ هناك جزءاً من المجتمع المدني يدعو إلى مناهضة هذه الاجتماعات، حيث دعت «الجبهة الاجتماعية المغربية»، لتنظيم تظاهرات احتجاجية مضادّة لاجتماعات هاتين

المؤسّستين بالمغرب، كما تشكّل تنسيقٌ إقليمي يضمّ منظّمات مدنية ونقابية من شمال إفريقيا والمنطقة العربية والشرق الأوسط، يعتزم تنظيم "قمّة مضادّة" لقمّة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وإذ يتوقع أن يناقش هذا الاجتماع قضايا تتعلّق بالأزمة العالمية الحالّية لا سيّما الأبعاد المالية وتمويل التنمية والسياسات التقشّفية التي لا يزال الصندوق والبنك يروجان لها، فإنّ النقاشات العالمية في هذا الصدد، بما في ذلك على مستوى الأمم المتّحدة، تذهب الى أبعد من ذلك لتطرح ضرورة إعادة النظر في الهندسة المالية العالمية وربما مجمل نظام بريتون وودز. وانعقاد هذا الاجتماع في مراكش - المغرب يشكّل مناسبة محفّزة لنقاشٍ عام وداخلي على مستوى مكوّنات المجتمع المدني المغربي (والعالمي) في هذه المسائل. وهو ما يفسّر أيضاً التمايزات في المواقف بين اتّجاهات مختلفة داخل المجتمع المدني بين من يطرح الاستفادة من المناسبة من أجل التشبيك والضغط المشترك على المؤسّسات المالية الدولية، وبين من يذهب الى المقاطعة والضغط من الخارج. وقد شهدنا التمايزات نفسها داخل المجتمع المدني المصري (والعربي) إزاء قمّة المناخ في شرم الشيخ (كوب 27) عام 2022.

الوضع الاقتصادي والاجتماعي والحقوقي في المغرب

رغم الإصلاحات التي تشيرإليها الجهات الرسمية إلّا أنّ مؤشّر التنمية البشرية لسنة 2021/2022 "صنّف المغرب في الرتبة 123 من أصل 191 دولة شملها التصنيف"،[5] متراجعاً بذلك بمرتبة واحدة عن سنة 2020 التي احتلّ فيها المركز 122.

ووفقاً لأحدث تقريرٍ للبنك الدولي بعنوان "الاستجابة لصدمات الإمداد" فإنّ الاقتصاد المغربي، وبعد انتعاشٍ قويّ في أعقاب جائحة كورونا، تعرّض لضغوط متزايدة بسبب تداخل صدمات سلاسل الإمداد: حيث أدّت موجة جفاف شديدة وزيادة هائلة في أسعار السلع إلى زيادة كبيرة في معدّلات التضخم، وحسب المندوبية السامية للتخطيط فإنّ معدّل التضخّم سيصل إلى حوالي 2% بنهاية 2023، بينما يتوقع بنك المغرب في بلاغ له أن يصل معدّل التضخم خلال سنة 2023 إلى 5.5% في المتوسط. هذه المعطيات تؤكّد على أنّ الاقتصاد المغربي يعرف نوعاً من التذبذب. ويعدّ ارتفاع تكلفة المعيشة أبرز المخاطر التي تهدّد الاقتصاد المغربي خلال العام الحالي، وفقاً لتقرير "المخاطر العالمية لعام 2023" الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس.

هناك أيضاً العوامل المناخية التي تؤثّر بشكلٍ كبير على المجال الفلاّحيّ، الذي يعتبر أحد ركائز الاقتصاد المغربي، حيث يساهم بنسبة 14% من الناتج الداخلي الخام، ومع توالي سنوات الجفاف يعيش هذا القطاع مشاكلَ مختلفةً بسبب ندرة المياه، رغم دعم الحكومة للقطاع.

وفي ما يتعلّق بالجانب الاجتماعي، تُعَدُّ الحماية الاجتماعية موضوعاً أثيرت حوله نقاشات متعدّدة، كما شكّل محوراً أساسياً لمطالب المجتمع المدني. وقد اعتُبرت الحماية الاجتماعية نقطة ضعفٍ كبيرة في السياسات العامة التي اعتمدها المغرب، حيث كانت تتميّز بالتجزّؤ والظرفية. وحسب مجموعة من التقارير فإنّ تلك البرامج، على الرغم من أهمّيتها وحجم الموارد المستثمرة فيها، تفتقرإلى عائدٍ اجتماعي قوّي مقارنةً بتجارب أخرى تمّت بتكاليف أقل. وخلال جائحة كوفيد19-، تكشّف ضعف فعالية تلك السياسات، وبالتالي اتّجه المغرب نحو تعميم الحماية الاجتماعية من خلال صياغة تصوّرٍ جديد عبر قانون الإطار 09.21 المتعلّق بالحماية الاجتماعية، الذي يهدف إلى:

1. تعميم التغطية الصحية الإجبارية في أفق 2022، لفائدة 22 مليون مستفيدٍ إضافي.
2. تعميم التعويضات العائلية في أفق 2024، لفائدة حوالي 7 ملايين طفلٍ في سن التمدرس.

3. توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد في أفق 2025، لفائدة 5 ملايين مغربي من الساكنة النشيط.

4. تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل في أفق 2025، بالنسبة لكلّ شخص يتوفّر على عمل قار.

على الرغم من الإرادة السياسية الواضحة لتعزيز برنامج الحماية الاجتماعية إلّا أنّ هناك مجموعة من المؤاخذات على هذا البرنامج كونه لا يزال في جوهره يقوم على الاستهداف على الرغم من توسيع الفئات المشمولة بالتغطية دون أن يتبنّى صراحةً فكرة التغطية الشاملة على أساس الحقّ. كما أنّه يعني انسحاباً للدولة من المجال الاجتماعي عبر السحب التدريجي لدعم الدولة للمواد الغذائية والطاقية لتمويل تدابير الحماية الاجتماعية، ممّا يعني الإنهاء التدريجي لصندوق المقاصّة عملاً بالوصفة العالمية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي،[6] في وقتٍ لم تتحقّق فيه بعد الشروط المتعلقة مثلاً بالتوازن بين مداخيل الأسر وأكلاف المعيشة، أو المتعلّقة بتوفير العمل اللائق، أو حماية العاملين غير النظاميين لا سيّما الذين يعملون في القطاع غير المُهيكل (يمثّل 30% من الناتج الداخلي الخام حسب دراسة لبنك المغرب نُشرت سنة 2021). كما أنّ هناك مسألة التمويل الذي من المفروض أن يكون ضمن منظورٍ مندمجٍ للعدالة الاجتماعية يتضمّن اعتماد أنظمة ضريبيةً تصاعدية عادلة تُحقّق إعادة التوزيع من الأغنياء الى الفقراء، واعتماد سياسات عمومية مبنيّة على المقاربة الحقوقية يكون فيها للسياسات العمومية والنظام الشامل للحماية الاجتماعية المبنية على أساس منظور الحقّ الذي تكمّله البرامج المتخصّصة أو القطاعية، الدور الأساسي.

بالنسبة للوضعية الحقوقية هناك تراجعٌ فيما يتعلّق بالحقوق والحرّيات، عزّزته حالة الطوارئ الصحّية التي استمرت لحوالي 3 سنوات، وكانت السبب في منع مجموعة من المظاهرات والاحتجاجات. ويمكن رصد بعض النقط المتعلّقة بالوضع الحقوقي كما يلي:

- قدّم المغرب تقريره الوطني في إطار الجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل شهدت تدخُّلَ 120 دولة أبدت اهتمامها بمسار المغرب في مجال حقوق الإنسان، مُوجِّهةً 306 توصيات؛
- عدم ملاءمة القوانين الوطنية للاتفاقيات الدولية، ممّا ينعكس على فعلية حماية الحقوق والحرّيات؛
- تراجع المغرب 9 مراكز في مؤشّر حرّية الصحافة في عام 2023، والراجع بالأساس إلى استمرار الاعتقالات في صفوف الصحفيين، والمدوّنين والتضييق على العمل الإعلامي الحرّ، حسب تقرير مراسلون بلا حدود؛
- إنشاء لجنة مؤقّتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة عوض المجلس الوطني للصحافة، بموجب قانون رقم 15.23 ممّا يعني القضاء على فكرة التنظيم الذاتي للقطاع بشكلٍ مستقلّ؛
- يشكّل عدم الإفراج عن جميع معتقلي الرأي مظهراً من مظاهر انتهاك حقوق الإنسان.

المغرب من الدول الإفريقية المعرّضة بشدّة إلى انعكاسات وتأثيرات التغييرات المناخية: "عرف المغرب في العقود الماضية مشاكل تهمّ ندرة المياه وانعدام الأمان الغذائي والتصحّر والتعريّة البحريّة وهو ما أدّى إلى عواقب بعيدة المدى كتوسّع الهجرة المناخية وانتقال الناس إلى المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية،"[7] وقد شرع المغرب في اتخاذ مجموعة من السياسات والبرامج من أجل التخفيف من آثار التغيّرات المناخية.

يعتمد الاقتصاد المغربي بشكلٍ كبير على القطاع الفلاّحيّ وأنشطة الصيد البحري والسياحة، وبالتالي، فإنّ هشاشة الموارد الطبيعية من مياهٍ وغابات، وأنشطة صناعية ساحلية مهمّة، تُعرّضه لأزمات اقتصادية بشكلٍ مستمر، ولعلّ توالي

سنوات الجفاف خلال الخمس سنوات الفائتة أثّر بشكلٍ كبير على محاصيل الحبوب التي تشهد انخفاضاً حادّاً، رغم أنّ الحكومة تتوقع زيادة في إنتاج الحبوب تقدّر بـ 62% مقارنةً بالموسم الماضي.

ومن بين نتائج التغيّرات المناخية ندرة المياه وهو ما توضّحه حالة الطوارئ المائية التي أعلنتها الحكومة في تموز/يوليو 2022 أمام النقص الكبير في الموارد المائية، وبالتالي الدخول في مرحلة ما يُسمّى بالإجهاد المائي. ووفقاً لمذكّرة أعدّها المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الحقّ في الماء، مدخل مواجهة الإجهاد المائيّ، فإنّ "مستوى ارتفاع الإجهاد المائيّ يؤثّر على قدرة الأفراد على الولوج إلى الحقّ في الماء من أجل الاستهلاك اليومي، كما أنّه يؤثّر سلباً على النشاط الاقتصادي ويضرّ بجهود التنمية"، وتتّخذ الدولة مجموعة من التدابير للحدّ من هذه الظاهرة كالبرنامج الوطني للتزود بالماء الصالح للشرب ومياه السقيّ 2020-2027 الذي يهدف إلى ضمان الأمن المائيّ على المديين القصير والمتوسط.

ورغم هذه التدابير، يبقى مشكل التغيّرات المناخية عائقاً كبيراً أمام تحقيق التنمية، ممّا يتطلّب برامج استعجالية يكون فيها لمنظّمات المجتمع، خاصّةً تلك التي تشتغل في المجال البيئي، دوراً محوَرِيّاً في الدفع بانخراط جميع فئات المجتمع من أجل ممارسات تساهم في تعزيز حماية الموارد الطبيعية واقتراح تدابير بديلة.

المجتمع المدني في المغرب

سيتمّ التركيز في هذا المحور من التقرير على الإطار القانوني الناظم لعمل الجمعيات بالمغرب، وعلاقات الجمعيات بمؤسّسات الدولة. بدايةً يجب التذكير أنّ المشهد الجمعوي في المغرب شهد تطوّراً كبيراً على مستوى العدد وذلك بالنظر إلى عدد الجمعيات المؤسّسة بصفةٍ قانونية والذي بلغ 259 ألف جمعية،[8] وهو رقم يبيّن حجم وأهمّية جمعيات المجتمع المدني في الحياة العامة، خاصّةً مع تطوّر الأدوار التي مُنحت له دستورياً. وقد شكّلت الجمعيات مكوّناً أساسياً في المجتمع ساهم إلى جانب باقي الفاعلين في بناء مسار التنمية. لقد " برهن النسيج الجمعوي في المغرب عن مسيرة عطاءٍ حافلة بمجهودات مقدّرة ومُنجزات معتبرة في شتّى المجالات الحيوية بالمجتمع."[9]

إنّ الإشادة بالدور الفعّال للمجتمع المدني متضمّنة في الخطاب الرسمي للدولة، وهو أمرٌ جيد يبيّن الأرضية المُتاحة نظرياً لجمعيات المجتمع المدني، لكن بالرغم من ذلك فالممارسات غير العادلة التي تتعرّض لها مجموعة من الجمعيات تشكّل عائقاً حقيقياً أمام عمل المجتمع المدني الجاد والفاعل مثل "استمرار وجود حالات عدم تسلّم الملفات القانونية الخاصّة بالتأسيس أو تجديد هياكل بعض الجمعيات، ورفض تسليم إيصالات الإيداع القانونية سواءَ المؤقتة أو النهائية، دون تقديم توضيحات كافية ومُقنِعة عن حيثيات ذلك للمعنيين بالأمر، فضلاً عن حرمان بعضها من القاعات والفضاءات العمومية لممارسة أنشطتها على نحوٍ يتنافى مع المواثيق الدولية والمقتضيات الدستورية والقانونية الجاري بها العمل."[10] وهو ما يتّضح أيضاً من خلال نتائج الاستبيان حول إنجاز هذا التقرير، وخلاصات وتوصيات المنتدى الوطني الأوّل للمجتمع المدني.

الإطار القانوني والتشريعي

يستمدّ الحقّ في حرّية تأسيس الجمعيات في المغرب مشروعيته من الدستور الذي يشكّل إطاراً مهمّاً خاصّةً المادّة 12: «تؤسّس جمعيات المجتمع المدني والمنظّمات غير الحكومية وتمارس أنشطتها بحرّية، في نطاق احترام الدستور والقانون. لا يمكن حلّ هذه الجمعيات والمنظّمات أو توقيفها من لدن السلطات العمومية، إلّا بمقتضى مقرّر قضائي. تُساهم الجمعيات المهتمّة بقضايا الشأن العام، والمنظّمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسّسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذلك في تفعيلها وتقييمها. وعلى هذه المؤسّسات والسلطات تنظيم هذه المشاركة، طبقَ شروطٍ وكيفيات يحدّدها القانون. يجب أن يكون تنظيم الجمعيات والمنظّمات غير الحكومية وتسييرها مطابقاً للمبادئ الديمقراطية.» كما يتأطر أساساً بالظهير الشريف رقم 58-1 376- الصادر في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1958 الذي ينظّم حقّ تأسيس الجمعيات.

وتعتبر الديمقراطية التشاركية التي تمأسّست بفعل الدستور وتعزّزت في القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، مبدأً مهمّاً أتاح لجمعيات المجتمع المدني مجالاً آخراً للمشاركة في الحياة العامة. إلّا أنّ الممارسة الواقعية لا تعكس هذه المنظومة القانونية، حيث وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على هذا الإطار التشريعي لا زالت مشاركة جمعيات المجتمع المدني في بلورة وتتبع وتقييمَ السياسات العمومية محدودةً جداً، تقتصر في غالبيتها على الإخبار والمشاركة في الاجتماعات لا أكثر، وهو ما صرّحت به الجمعيات المتفاعلة مع الاستبيان[11]. وبحسب الاستبيان أيضاً فإنّ معظم الجمعيات على علم بهذه الآليات التشاركية وسبق وأن اشتغلت بها، إلّا أنّها اصطدمت بمجموعة من العراقيل، كالعقليات المحافظة والممارسة التقليدية لبعض السياسيين، والإجراءات المعقّدة في تقديم العرائض والملتمسات، والمضايقات المفروضة على بعض الجمعيات من خلال عدم استلامها لوصولات الإيداع القانوني. وقد أُثيرت هذه النقاط خلال ورشات العمل التي نُظّمت على إثر الملتقى الجهوي الأوّل للمجتمع المدني حول التشغيل الجمعوي، تحت إشراف الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلّفة بالعلاقات مع البرلمان، ممّا أعاد النقاش حول ضرورة تعديل الإطار القانوني للجمعيات لأنّه أصبح متجاوزاً حيث أصبح من الضروري " تحيين الإطار القانوني للجمعيات وجعله ملائماً ومنسجماً مع هَويّة العمل الجمعوي المرتكزة على التطوّعية، وعدم الربحية والتضامن"[12]. وقد أكّدت الوزارة على ضرورة تغيير المنظومة القانونية المؤطّرة للعمل الجمعوي من خلال: إعداد مشروع قانون يروم مجال التشغيل الجمعوي، ونصّ قانوني يؤسّس للشراكة والتعاون بين القطاع العام والجمعيات، وإطار مرجعي في مجال دعم قدرات جمعيات المجتمع المدني.؛ هذه المنظومة القانونية التي طالما طالبت بها الجمعيات منذ عقود دون الاستجابة لذلك. وارتباطاً بالإطار القانوني والتشريعي الناظم للحقوق والحرّيات، يَعرف مسار تفعيل الطابع الرسمي للّغة الأمازيغية تعثّراً واضحاً، حيث لم يتم إصدار القانون التنظيمي المنظّم لهذه العملية إلّا بعد مرور ثماني سنوات على التعديل الدستوري 2011 الذي نصّ على اعتبار الأمازيغية أيضاً لغةً رسمية للدولة، باعتبارها رصيداً مُشتركاً لجميع المغاربة، دون استثناء". ويشكّل هذا المسار المتعثّر حاجزاً أمام فئة عريضة من المجتمع المغربي الناطقة باللغة الأمازيغية في ما يتعلّق بالتمتّع بمجموعة من الحقوق، كالتعليم، الصحة، العدالة، الوصول إلى المعلومة، وذلك من خلال عدم الاستفادة من الخدمات العمومية بشكلٍ متساوٍ مع الناطقين باللغة العربية في ما يتعلّق بلغة التواصل، حيث إنّ المواطن المغربي الذي لا ينطق سوى اللغة الأمازيغية يجد صعوبة في التواصل في مجموعة من المؤسّسات كالمستشفيات والمحاكم والإدارات العمومية.

كما يُعتبر فتح النقاش حول التعديل المرتقب لمدوّنة الأسرة فرصةً لتصحيح الاختلالات التي أبانت عنها تجربة تطبيق مدوّنة الأسرة، ولعلّ اللقاءات التواصلية والتحسيسيّة المكثفة التي تقوم بها الجمعيات النسائية والحقوقية تُعبر عن مدى أهمية اللحظة من أجل إقرار مدوّنة تقوم على ضمان حقوق متساوية بين الرجال والنساء، خاصّةً في ما يتعلّق بالحرّيات الفردية والإرث وزواج القاصرات.

وفي انتظار إقرار قوانين تنظيمية منسجمة مع روح الدستور ومع الاتفاقيات والعهود الدولية يظلّ المجتمع المغربي رهين منظومة قانونية متجاوزة تحدّ من توسيع هامش الحقوق والحرّيات.

علاقة جمعيات المجتمع المدني بمؤسّسات الدولة

تتأسّس علاقة جمعيات المجتمع المدني مع مؤسّسات الدولة أيضاً من خلال الدعم العمومي الذي تُقدّمه مؤسّسات الدولة للجمعيات، إلّا أنّ هذه الآليات تظلّ رهينة الإرادة السياسية لدى الفاعل المؤسّساتي. وحسب الاستبيان[13] وصفت الجمعيات المشاركة هذه العلاقة بكونها متوتّرة وغير متوازنة ولا يُطبق فيها مبدأ التشاركية، حيث يتمّ إشراك المجتمع المدني في لحظة تالية من أجل التواصل فقط، وليس من أجل الإعداد المشترك للسياسات. كما بيّنت نتائج الاستبيان أنّ الجمعيات المقرّبة من دوائر الحكم هي المستفيد الأوّل من الدعم؛ لا بل بعض الجمعيات وصفت العلاقة بالمتشنّجة خاصّةً مع وزارة الداخلية، أو أنّها تتميّز باللامبالاة من طرف بعض القطاعات الحكومية.

على الرغم من أنّ الخطاب الرسمي للدولة يدعو ويتبنّى مقاربة إشراك المجتمع المدني إلّا أنّ العديد من المبادرات والبرامج التي تقوم بها مؤسّسات الدولة لها علاقة بأدوار المجتمع المدني لا يتمّ فيها التشاور بل تتمّ دعوة الجمعيات للمشاركة ومناقشة سياسات تمّ وضعها مُسبقاً. من الناحية الشكلية وفي التصريحات الرسمية، هناك نوعٌ من الانفتاح تنتهجه الدولة خلال السنوات الأخيرة تجاه جمعيات المجتمع المدني تحت عنوان الحكومة المُنفتحة، وتنظيم اللقاءات التشاورية والتواصلية. لكن - وحسب رأي الجمعيات نفسها - فإنّ هذا الإشراك يبقى سطحياً ومناسباتياً أو انتقائياً يشوبه الغموض حيث هو إشراكٌ مفروض بقوّة القانون، وأنّ المؤسّسات مجبرةٌ على التشاور مع الجمعيات إلّا أنّ الأخذ بالاقتراحات يظلّ دائماً رهناً بطبيعة الفاعل المؤسّساتي بل أنّه في غالب الأحيان لا يعتدّ بها. وهذه كانت أيضاً قناعة المشاركين في ورشات العمل في المنتدى الجهوي الأوّل حول التشغيل الجمعوي، حيث أثيرت مسألة غياب الندّية وأنّ الدولة تتعامل مع الجمعيات بمنطق الوصيّ.

الشراكة والتمويل العمومي

الوصول إلى الموارد لا يعيقه القانون مبدئياً لكنّه يبقى محدوداً. فالدعم والتمويل العمومي هما أحد هذه المصادر وإنّ ظلّا غير كافيين، وهو ما أشار إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. كما أشار إلى أنّ الحقّ في الولوج إلى التمويل العمومي بصورةٍ مُنصفة وشفّافة ليس مضموناً دائماً. وتؤطّر الشراكة بين جمعيات المجتمع المدني والدولة مجموعةٌ من النصوص القانونية على رأسها القوانين التنظيمية المتعلّقة بالجماعات الترابية[14].

كما أنّ هذه العلاقة لا ترقى إلى مستوى الشراكة التي تطمح لها جمعيات المجتمع المدني، فحسب الاستبيان تبيّن أنّ مستوى الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني ضعيفٌ وغير مؤطّر بشكلٍ دقيق تُحدّد من خلاله شفافية المعايير المعتمدة في التعاون مع الجمعيات، إضافةً الى ضعف الدعم العمومي للجمعيات، ووصفها البعض بأنّها عقود إذعان وليست شراكة، وهو ما يؤدّي

ببعض الجمعيات الى البحث عن فرص تمويلٍ خارجية.

وقد تمّ التأكيد على أنّ التنظيم الحالّي لمجال الشراكة مع الجمعيات يشكّل قصوراً واضحاً في ترجمة الغايات الكبرى من وراء دعم جمعيات ومنظّمات المجتمع المدني، ولا يستجيب للمبادئ الأساسية ولا سيّما الشفافية والمساواة وحقّ الولوج إلى الدعم العمومي، حيث ظهرت أهمّية إعداد نصّ قانوني ينظّم التمويل العمومي يساهم في النهوض بالشراكة مع الجمعيات، وهو ما تمّت مناقشته خلال ورشة تحت عنوان تعزيز الشراكة مع الجمعيات وسبيل إرساء التشغيل الجمعوي وضمان استدامته،[15] حيث أجمع المشاركون/ات على ضرورة الرُقيّ بالعلاقة التعاقدية بين الجمعيات ومؤسّسات الدولة من عقود تمويل مشاريع إلى شراكةٍ حقيقية، وتحقيق الاستدامة من أجل ضمان تحقيق تمويلٍ دائم للجمعيات، كما تمّت المطالبة بنظام محاسباتي خاصٍ بالجمعيات يراعي خصوصيتها، وتعميم الامتيازات التي تمنح للجمعيات المعترف لها بصفة المنفعة العامة، وتمّت الإشارة أيضاً إلى ضرورة توفير إطارٍ قانونيٍّ خاص بالتشغيل الجمعوي عوَض مدوّنة الشغل.

الشراكة ومصادر التمويل الخارجية

بناءً على ما سبق، يتبيّن أنّ جمعيات المجتمع المدني تواجه صعوبة في الاستمرارية في ما يتعلّق بالتمويل، لذلك معظم الجمعيات تلجأ إلى البحث عن تمويلات خارجية غالباً ما تكون رهينة أولويات واستراتيجيات الجهات المانحة، والوصول إلى هذا التمويل متاح عبر مجموعة من المنظّمات الدولية المنفتح عليها المغرب مثل منظّمات الأمم المتّحدة، الاتّحاد الأوروبي، وكالة التعاون الدولي، وتفرض الدولة على الجمعيات المستفيدة من هذا التمويل أن تصرّح للأمانة العامة للحكومة بالإعانات التي تتلقّاها من جهاتٍ أجنبية.

يقوم التمويل الأجنبي للمجتمع المدني بشكلٍ مباشر عبر اتفاقيات شراكة بين الطرفين، أو بشكلٍ غير مباشر عبر مؤسّسات الدولة، حيث تقوم هذه المنظّمات وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي بعقد شراكاتٍ مع قطاعات حكومية لدعم المجتمع المدني. وحسب نتائج الاستبيان أصبحت القطاعات الحكومية تنافس المجتمع المدني في الحصول على هذه التمويلات، وأنّ هذا النوع من التمويل يُعيق مجال التطوّر وكسب مهارات تدبيرية لدى بعض الجمعيات، بالإضافة إلى أنّه لا يهتم بالدعم المؤسّساتي وإنما يقتصر على مشاريع قصيرة الأمد لا تضمن الاستمرارية.

وحسب نتائج الاستبيان أيضاً فإنّ الشراكة مع المانحين الدوليين تقوم على المنافع المشتركة، حيث تهدف الجهات المانحة ومنظّمات المجتمع المدني على حدّ سواء إلى تنفيذ مشاريع وبرامج لها علاقة بالتحدّيات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، حيث تقدّم الجهات المانحة الدعم المالي والتقني، وتقدّم منظّمات المجتمع المدني المعرفة المحلّية والخبرات التنفيذية، كما تمّ تسجيل ضعف الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتراجع فرص التمويل الخارجي بعد كوفيد 19.

التحدّيات التي تواجه جمعيات المجتمع المدني

تواجه جمعيات المجتمع المدني تحدّيات سواءَ خارجية أو داخلية، تتمثّل التحدّيات الخارجية في التغيّرات والتطوّرات التي تعرفها السياقات الدولية والوطنية المختلفة التي تؤثّر بشكلٍ كبير على مجال اشتغال المجتمع المدني، خاصّةً تلك المرتبطة بالبيئة القانونية التي أصبحت متجاوزة لا تلبي طموحات المجتمع المدني بل تشكّل عائقاً أمام حرّية اشتغاله، حيث تبيّن أنّ الإطار القانوني الحالّي لا يخدم مصالح المجتمع المدني. بالإضافة إلى ذلك، تواجه الجمعيات تَصُييقات تتعلّق بالعراقيل البيروقراطية مثل التأخير في الحصول على الإذن القانوني أو منع بعض الأنشطة والتظاهرات من قِبل السلطات. وتعاني معظم جمعيات المجتمع المدني من التحدّيات المالية، حيث هناك ضعف التمويل وعدم استمراريته، ممّا يحدّ من قدراتها التدبيرية. كما يحدّ الارتباط الوثيق بين الجمعيات ومشاريع محدّدة من أدوار المجتمع المدني في صياغة ومراقبة وتقييم السياسات العمومية. ويعرف التمويل العمومي المتعلّق بالجمعيات مجموعة من الإشكالات كغياب معايير واضحة في انتقاء الجمعيات، تعقيد المساطر المتعلّقة بالمشاريع، محدودية الدعم.

أمّا بالنسبة للتحدّيات الداخلية فيكمن إجمالها في: ضعف القدرات المؤسّساتية لجمعيات المجتمع المدني في مجال تعبئة الموارد، البنية التنظيمية للجمعيات من حيث مدى توفير الديمقراطية الداخلية والشفافية المالية والحكامة الجيدة، ضعف التنسيق والتعاون بين الجمعيات ممّا يساهم في خلق نوعٍ من التشتّت، ضعف الموارد البشرية والراجع بالأساس إلى ضعف التكوين والتأطير في المجالات ذات الصلة بالقدرات التي تحتاجها جمعيات المجتمع المدني.

خلاصات

على الرغم من التحدّيات التي تواجه جمعيات المجتمع المدني والصعوبات التي يعرفها فضاء اشتغالها، إلّا أنّ هناك مجموعة من الفرص المتاحة أمامها لكي تقوم بدورها حيث يجب استثمار توصيات المنتدى الجهوي الأوّل المتعلّق بالتشغيل الجمعوي والتزام الوزارة الوصية بإعداد نصوص قانونية تؤطّر عمل المجتمع المدني، حيث على الجمعيات استخدام قوّتها الاقتراحية من أجل المساهمة في بلورة وتتبّع هذه العملية، هناك أيضاً غنى وتنوّع المجتمع المدني في المغرب وقدرته على التنسيق والتعاون وهي عوامل شكّلت وتشكّل فرصةً لتقوية النسيج الجمعوي.

من خلال ما تمّ رصده سواء عبر الاستبيان[16] أو من خلال المشاركة في المنتدى الجهوي الأوّل،[17] وبلاغات دينامية نداء الرباط للجمعيات الديمقراطية، يمكن استخلاص مجموعة من التوصيات:

- توفير منظومة قانونية خاصّة بالعمل الجمعوي، تراعي خصوصيته وتوسّع هامش حرّية اشتغاله، ممّا ينسجم مع المعاهدات الدولية ودستور 2011، وتوفّر الحماية القانونية للجمعيات وللمدافعين والمدافعات عن الحقوق والحرّيات؛

- توقّف مصالح وزارة الداخلية على المستوى المحلّي عن التضييق وعرقلة حرّية تأسيس الجمعيات وتجديد مكاتبها، وتخويل صلاحيات تلقّي التصريحات للنيابة العامة، وإخضاع العمل الجمعوي لرقابة القضاء لا غير؛

- وضع نظامٍ للتمويل يرتكز على الإنصاف والشفافية والاستمرارية لفائدة الجمعيات المُنخرطة في نشر وتطوير قيَّم المواطنة في إطار شراكة حقيقية وفعّالة؛ ووضع نظام محاسباتي خاص بالمؤسّسات غير الربحية؛

- التوقيف الفوري لمسلسل المضايقات والمنع والحصار الذي تتعرّض له عدد من الجمعيات من خلال تمكينها من الفضاءات العمومية لتنظيم أنشطتها

وبرامجها الموجّهة لفائدة المواطنين.

- اعتبار المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي هيئة دستورية استشارية، وتقوية صلاحياته؛

- تفعيل المجلس الاستشاري للعمل الجمعوي كإطارللتداول في مشاكل المجتمع الجمعوي وكقوّة اقتراحية؛

- العمل في إطار تحالفات منظّمة قانونياً أو شبكات وطنية وإقليمية ودولية يتمّ التخطيط فيها بشكلٍ جماعي.

خاتمة

من خلال الاشتغال على هذا التقرير تبيّن أنّه لم يُسجّل أيّ تقدّم كبير سواءً في الفعل المدني أو في الفضاء المدني، باستثناء تداعيات الأزمات الكبرى على السياق المحلّي. ولاستنباط التحوّلات التي يعرفها الفضاء المدني نرى أنّه من المفروض وضع تشخيصٍ يعتمد على الأقل على ثلاث نقاط:

1) تحليل التطوّر الذي عرفه المجتمع المدني وأثر السياق الفكري والثقافي والتربوي الذي يتطوّرفيه، واستنباط عناصر التضييق التي تتجاوز القوانين والتدخّل الأمني والدعم المالي، وتتجلّى في الطابع السكوني والمحافظ الذي يميّز المجتمع ككلّ والذي يؤسّس لتعايش التقليد والتشيه على حساب الاختلاف والتقدّم.

2) معالجة هذا التطوّر عبر تحقيب يمكن أن يكتفي بمنتصف التسعينيات إلى أحداث 16 إلى 20 شباط/فبراير ومن دستور 2011 الى انتخابات أيلول/سبتمبر 2021، والغاية من هذا التقسيم هو التجرّد من تقديس أيّ مرحلة مقارنةً بأخرى بل استحضار خصوصيتها التي أنتجت ما أنتجته في ظلّ صراع المصالح وموازين القوى.

3) دراسة المشروع المجتمعي لدى الفاعلين السياسيين الذي يسمح بتوسيع المساحات والتي قد لا يزكّيها أو يعمل الفاعل المدني في إطارها بالضرورة، لكن لرفع إيقاع الانتظارات والاشتغال لدى المجتمع ككلّ وإطاراته المدنية. ولأن الطبيعة لا تحب الفراغ فالحركات الاحتجاجية المحلّية، والتنسيقيات المطلبية، والمنصّات الرقمية لم تعد تنتظر الاكتفاء بتحليل التضييق على الفضاء المدني، بل بادرت للفعل انطلاقاً ممّا تعرف وتملك. ومن يعيبون عليها ضعف التأطير وضعف الأثرالاستراتيجي وقابلية التوظيف والاحتواء، ليسوا مخطئين بالضرورة أو تجاوزهم الواقع والفعل العملي، بل أنّهم لم يغيّروا المنطق الذي يشتغلون به.

الهوامش

1 تقرير المقرّرة الخاصّة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، عناصر بيئة آمنة وتمكينية للمدافعين عن حقوق الإنسان، 55/25/A/HRC.

2 عن مقال للأستاذ عبد الله ساعف، المجتمع المدني في المغرب: الوضعية والآفاق، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، 2020.

3 تصريح لوكيل الأمين العام للأمم المتّحدة للشؤون الإنسانية، مارتن غريفيثس.

4 تقرير بناء الزخم من أجل الإصلاح: المرصد الاقتصادي للمغرب.

5 تقرير التنمية البشرية لسنة 2021/2022 الصادر عن برنامج الأمم المتّحدة للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

6 تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المُكلّفة بالمنظومة الصحّية، مجلس النواب، نيسان/إبريل 2021.

7 International Organization for Migration. Migration and Climate. Change.file:///C:/Users/HP/Downloads/5866.pdf

8 جواب وزارة الداخلية على مراسلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتاريخ 30 آذار/مارس 2023 تحت عدد826..

9 الأرضية العامّة للمنتدى الأوّل بجهة الدار البيضاء سطات حول موضوع التشغيل الجمعوي أيار/مايو 2023.

10 تقرير حول حالة حقوق الإنسان في المغرب لسنة 2022، المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

11 استبيان قام به الفضاء الجمعوي تفاعلت معه أكثر من 36 جمعية تختلف مجالات ومناطق اشتغالها، أيار/مايو 2023.

12 المنتديات الوطنية للمجتمع المدني، المنتدى الأوّل بجهة الدار البيضاء -سطات حول موضوع التشغيل الجمعوي 5 و6 أيار/مايو 2023

13 استبيان قام به الفضاء الجمعوي تفاعلت معه أكثر من 20 جمعية تختلف مجالات ومناطق اشتغالها، أيار/مايو 2023.

14 دورية الوزير الأوّل رقم 2003.7 بخصوص الشراكة بين الدولة وجمعيات المجتمع المدني

15 المنتديات الوطنية للمجتمع المدني، المنتدى الأوّل بجهة الدار البيضاء -سطات حول موضوع التشغيل الجمعوي 5 و6 أيار/مايو 2023

16 استبيان قام به الفضاء الجمعوي تفاعلت معه أكثر من 36 جمعية تختلف مجالات ومناطق اشتغالها، أيار/مايو 2023.

17 المنتديات الوطنية للمجتمع المدني المنتدى الأوّل بجهة الدار البيضاء -سطات حول موضوع التشغيل الجمعوي 5 و6 أيار/مايو 2023.